

دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

م.م.لمى مصطفى صادق

أمانة بغداد / الدائرة الادارية

Ah1937167@gmail.com

المستخلص

يعد مفهوم التدقيق الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التي تلاقي اهتماما كبيرا من قبل المسؤولين في الاجهزة العليا سواء كانت رقابية او تنفيذية ، ان مهمة الرقابة الاجتماعية او التدقيق الاجتماعي بالرغم من كونها شكلا من اشكال رقابة الاداء الا انها تواجه العديد من الصعوبات ، وسبب صعوبة تلك المهمة محدودية الخبرات والمؤشرات والمعايير الرقابية ولكنها في نفس الوقت مجال ذو شان كبير لانها تعطي الضوء على العديد من القضايا التي تلقى الاهتمام الكبير من بلدان العالم خاصة من قبل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية فضلا عن تاثيرها الواضح على تحسين اداء العمل الرقابي وتطوير معايير الامر الذي استلزم وضع اطار عمل للرقابة الاجتماعية وتحديد مفاهيمها ومؤشراتها ومعاييرها ، كما ان التنمية المستدامة تتطلب تطوير ادوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصر على معدلات النمو الاقتصادي على مستوى المنظمة .

يهدف البحث الى بيان اجراءات تدقيق مراقب الحسابات وتقييماته للنواحي الاجتماعية في المؤسسة او المنظمة لتحقيق اعلى معدلات التنمية المستدامة وتأثير البيانات المالية في هذا المجال من خلال المؤشرات المتوفرة بهذا الخصوص .

وقد توصلت الباحثة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ، ومن اهم هذه الاستنتاجات تتمثل في ان اهمال التدقيق الاجتماعي يخلق اثرا سلبيا واضحا في تحقيق التنمية المستدامة ، كما ان التنمية المستدامة مرتبطة بشكل رئيسي بالموارد البشرية والاقتصادية والبيئية ، اما اهم التوصيات فقد تمثلت بضرورة الالتزام بمعايير التدقيق الاجتماعي ووضع برنامج متخصص بالتدقيق الاجتماعي وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد ذات العلاقة لتتضمن مفاهيم للتدقيق الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية : التدقيق الاجتماعي ، التنمية المستدامة



Abstract

The concept of social audit is regarded as a modern concept. Which meets a large attention from the supreme.

The social control or social audit, which is a kind of performance control, but it faces many difficulties, because of the limited experiences, besides the lack of standards, but in the same time it had a large position because it gives light on many issues which take a high attention from the civil organization and the professional unions, besides its impact on improvement of control.

Audit profession & develop its standards. This matter requires a framework of social control (or social Audit) and to identify concepts and indicators and standards, and the sustainable development requires the development of tools to measure development role was during a long period confined to economic growth rates at the corporate level.

The research aims to show audit procedures and audit assessments of the social aspects of the institution or organization to achieve the highest rates of sustainable development and the impact of the financial statements in this area through the indicators available in this regard.

The researcher reached to many conclusions and recommendations, and most important of these conclusions are that the neglect of social audit succeeds (lead) a negative impact evident in the achievement of sustainable development, and the sustainable development associated mainly human resources and economic and environmental, either the most important recommendations were the need to comply with the standards social audit and develop a program specialist social audit and curriculum development in universities and institutes related to include concepts of Social Audit.

Keywords: social audit, sustainable development

المقدمة

ظهرت في العقود الاخيرة من القرن العشرين في كل من الفكر المحاسبي والإداري، اهمية اضافة مسؤوليات للوحدات الاقتصادية بجانب المسؤوليات الاساسية اتجاه المساهمين والتي اطلق عليها المسؤولية الاجتماعية اي الرقابة الاجتماعية او التدقيق الاجتماعي، الهدف منها قيام الوحدات بتحقيق نوع من التقدم الاجتماعي للفئات المختلفة من المجتمع، فضلا عن اهدافها الاقتصادية.

ولقد أثرت هذه المسؤوليات في وظيفة المحاسبة فجعلت المحاسبين يولون اهتماما بما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودراسة تأثيرات الوحدة الاقتصادية على المجتمع وعلى هذا الاساس فان دور المحاسبة يجب ان لا يقتصر على القياس التقليدي وإعداد القوائم والتقارير المالية وينبغي ان يكون لها أثر مهم في الوحدة الاقتصادية يتمثل بقياس المعلومات وتوصيلها لتوضيح مدى إسهام الوحدة في تحقيق رغبات المجتمع وأهدافه.

ان ظهور المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية وتزايد عدد الوحدات الاقتصادية التي بدأت تأخذ بهذا المفهوم وزيادة حجم المعلومات الاجتماعية التي يتم الافصاح عنها وبداية دمج هذه المعلومات مع المعلومات المالية في القوائم المالية التقليدية، وتقييم الاداء الشامل للوحدة الاقتصادية لابد من ان يتعدى الاداء الاقتصادي لها الى بيان ما اسهمت به في المجال الاجتماعي.

وبذلك ظهر ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي وهو يمثل مفهوما حديثا ومجالا جديدا من مجالات الرقابة التي تعمل على تحسين الاداء الاجتماعي في المجالات الاجتماعية المتعددة (العاملين، المنتج، الخدمة، المجتمع) ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدقيق الاجتماعي من دون استنزاف الموارد المتاحة.

ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه البحث الى خمسة فصول حيث تضمن الفصل الاول منهجية البحث ودراسات سابقة، اما الفصلين الثاني والثالث فهما يمثلان الجانب النظري للبحث حيث تناولت الباحثة في الفصل الثاني مدخل الى التدقيق الاجتماعي ابتداءً به الباحثة باستعراض للتطور التاريخي لمهنة التدقيق ومعايير التدقيق وذلك في المبحث الاول منه، اما المبحث الثاني فقد تطرق الى التدقيق الاجتماعي كمفهوم واهمية ومن ثم عرجت الباحثة الى عرض لالية تنفيذ اجراءات التدقيق

الاجتماعي في المبحث الثالث، وقد تطرق المبحثان بصورة ضمنية الى دور مراقب الحسابات في تنفيذ التدقيق الاجتماعي.

اما الفصل الثالث فقد تطرق الى مفهوم التنمية المستدامة كهدف من اهداف التدقيق الاجتماعي ومن خلال مبحثين تطرق المبحث الاول الى بيان مفهوم التنمية المستدامة واهم مؤشراتها اما المبحث الثاني فقد تطرق الى علاقة التدقيق الاجتماعي بالتنمية المستدامة وكيفية تحقيق هذا الهدف.

اما الفصل الرابع فانه يمثل الجانب العملي للبحث عرضت فيه الباحثة في المبحث الاول منه نبذة تعريفية لعينة البحث (امانة بغداد - دائرة العقارات) اما المبحث الثاني فقد تناولت فيه الباحثة فيه الى اجراءاتها لتقييم اثر مراقب الحسابات واثر التدقيق الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التحليل المالي لحسابات الدائرة لخمس سنوات وتقارير ديوان الرقابة المالية ذات الصلة وعرض لنتائج استمارة الاستبيان.

واخيرا فقد خصص الفصل الخامس لعرض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها في ضوء الدارستين النظرية والعلمية وذلك من خلال مبحثين.

الفصل الاول

المبحث الأول

منهجية البحث

تعد منهجية البحث الخطوة الاولى التي تحدد المسار العلمي الذي اختارته الباحثة والطريقة العلمية المنظمة التي من خلالها يتم تناول مشكلة البحث وتحديد أبعادها وتتضمن أهمية البحث وهدفه وفرضيته وصولاً إلى الهدف المطلوب تحقيقه ثم تحديد الحدود المكانية والزمانية للبحث وأساليب جمع جميع البيانات.

1-1-1: مشكلة البحث :

تتمثل التنمية المستدامة بالنشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار أو الإساءة إلى البيئة.

وفي الجانب الآخر فإن التدقيق الاجتماعي يسمح للوحدات الاقتصادية بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية وفهم تكاليف الآثار البيئية الاجتماعية وتحليلها لذا فإن مشكلة البحث تتمثل في :

1- وجود قصور في اجراءات تنفيذ التدقيق الاجتماعي متمثلة في عدم كفاية التشريعات ذات الصلة وضعف الوعي الاجتماعي لدى ادارة الوحدة والعاملين وضعف ادراك فلسفة واهمية البعد الاجتماعي للرقابة وللتدقيق وهذا قد يؤدي الى صعوبة توفير المؤشرات وصعوبة تطبيق اجراءات التدقيق الاجتماعي اللتان تسهمان في بيان دور الوحدة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية.

2- اغفال دور مراقب الحسابات في التدقيق الاجتماعي وهذا يعيق اجراءاته في تهيئة المؤشرات ذات الصلة واجراءاته في التدقيق الاجتماعي.

1-1-2: أهمية البحث :

تتأتى أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة المتمثلة بالسعي الى الحفاظ على الموارد الطبيعية واستعمالها استعمالاً امثل من قبل الجيل الحاضر والمحافظة عليها للأجيال القادمة ، إذ أنها تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطويرها من أجل الحصول على تنمية وبيئة أفضل ، فضلاً عن أهمية التدقيق الاجتماعي الذي يسمح للوحدة الاقتصادية بالإشراف وتوجيه الأداء ، ويقدم كذلك المعلومات المفيدة لغرض التحقق من الاسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

1-1-3 : هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان اغفال دور واثر مراقب الحسابات في اهمية البحث وانعكاسه في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم تنفيذ التدقيق الاجتماعي ومستلزماته والية تنفيذه بالشكل الذي يمكن من خلاله بيان أثره في تحقيق التنمية المستدامة وبالتطبيق الفعلي في أمانة بغداد.

1-1-4: فرضية البحث :

يستندُ البحثُ الى الفرضية التي تنصُّ على : (ان المعلومات التي يتمُّ الحصولُ عليها من التدقيق الاجتماعي تساعدُ على الإشرافِ المستمرِ على أداءِ الوحدةِ الاجتماعي وتحسينه باستمرارٍ وبالشكلِ الذي يمكنُ من خلاله الاسهامُ في تحقيقِ التنمية المستدامة).

1-1-5: منهجُ البحث :

ان البحث يتناول دور مراقب الحسابات في اغفال اثر مراقب الحسابات في فرضية البحث والذي يمثل متغير اساسي حسب عنوان البحث وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التدقيق الاجتماعي لذا فانه يعنى برقابة الاداء، وقد اعتمدت الباحثة على عدة اساليب لدراسة دور مراقب الحسابات في هذا الشأن حيث تم اعتماد الاسلوب الاستقرائي من خلال تحليل عناصر قائمة المركز المالي الرئيسية لعينة البحث لخمسة سنوات تمثل سنوات التقييم فضلا عن تحليل تقارير ديوان الرقابة المالية الخاصة بعينة البحث باعتبار ان ديوان الرقابة المالية يمثل مراقب الحسابات الخارجي لعينة البحث.

اما الاسلوب الاخر فهو الاسلوب الاستنباطي من خلال استمارة الاستبيان التي اعدتها الباحثة وتم توزيعها الى عدد من مراقبي الحسابات تضمن المحور الاول مراقب الحسابات والتدقيق الاجتماعي اما المحور الثاني فكان عن التنمية المستدامة والتدقيق الاجتماعي حيث تمثل هذه الاستمارة برنامج تدقيق مقترح للتدقيق الاجتماعي فضلا عن وضع نموذج لقائمة المركز المالي للنشاط الاجتماعي.

1-1-6: مصادرُ البحث :

مصادر الجانب النظري : استندت الباحثة الى المصادر ذات الصلة بموضوع التدقيق الاجتماعي والتنمية المستدامة من خلال مراجعة الكتب والبحوث والدوريات ذات الصلة فضلا عن الاسترشاد بالقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية التي لها علاقة بموضوع البحث.

مصادر الجانب العملي : استعانت الباحثة بالوثائق والمستندات الرسمية والقوائم المالية لعدد من السنوات لعينة البحث فضلا عن تقارير ديوان الرقابة المالية ذات الصلة، كما قدمت الباحثة استمارة استبانة مقدمة الى عدد من مراقبي الحسابات تحتوي على عدد من المؤشرات لتقويم الاداء الاجتماعي.

1-1-7: عينةُ البحث :

تتمثل عينة البحث بأمانة بغداد - دائرة العقارات لغرض اختبار فرضية البحث وتطبيق المؤشرات ذات الصلة بالتدقيق الاجتماعي لما لهذه الوحدة من دور كبير ومباشر في تقديم الخدمات الى المواطنين واثرها في الاقتصاد الوطني وبالتالي دورها المؤثر والفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

دراسات سابقة

يسلط هذا المبحث الضوء على عددٍ من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وبيان مدى الاستفادة منها في اعداد الدراسة الحالية ومن ثم تحديد موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات :

1-2-1 الدراسات العراقية والعربية

1 - دراسة (السمهوري وسعادة ، 1997) الموسومة (مدى اهمية تضمين معايير

التدقيق للقيم الاجتماعية) :

هذه الدراسة تهدف الى معرفة مدى حاجة المجتمع لمعايير تدقيق خاصة به ، ودراسة مدى اهمية تضمين معايير التدقيق للقيم الاجتماعية (الاقتصادية و السياسية و الدينية و النظرية) ، وتضمنت هذه الدراسة استطلاع مجموعة من المدققين الخارجيين ومسؤولي التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة ، من خلال استبانة صممت حول اهمية تضمين معايير التدقيق للقيم الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها اختلاف الظروف البيئية لكل مجتمع سواء كانت ظروفًا اقتصادية او اجتماعية او سياسية او دينية ومن ثم ضرورة العمل على ايجاد معايير تدقيق خاصة بكل مجتمع - كما ان هناك اهمية لتضمين معايير التدقيق للتقييم الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

2 - : (نوري، طارق، 1995) التنمية البشرية المستدامة مع المفهوم النظري إلى التطبيق دليل العاملين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) للمناقشة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي الامم المتحدة نيويورك :

اشارت هذه الدراسة لموضوع الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة البشرية (العاملين في الوحدة) إذ لا بد من وجود موضوع التدقيق بكافة جوانبه وحصر إجراءاته للتحقق من صحة البيانات هذا وقد اعتبرت التنمية المستدامة من المستلزمات الأساسية لرفي المجتمعات. وهناك دراسات خاصة تتضمن ما يلي

- أ - مدى ادراك المدققين لمفهوم التدقيق الاجتماعي.
- ب - التدقيق الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية في المؤسسة.
- ج - التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي واستراتيجي في تحسين اداء الموارد البشرية.
- د - دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات.
- ح - دور التدقيق الاجتماعي في اطار حوكمة الشركات المسؤولة اجتماعياً في ظل الانفتاح الخارجي.

3 - : (الغزوي، تحرير مطشر، 2009) التدقيق البيئي وأثره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية : بين الباحث ان نطاق عمل التدقيق ليس فقط تدقيق كشف البنك و القوائم المالية والموازن والمطابقة وانما شمل التدقيق الاجتماعي والذي كان احد فروع تدقيق البيئة وحمايتها من التلوث فمن خلالها يكون تطورها الانسان سليماً معافى ومن ثم كفاءة ومنتجاً وما لهذا الموضوع من اثر في بناء الوحدة الاقتصادية.

1-2-2 الدراسات الاجنبية

4 - : (fisher & Gonella ، 1992) الموسومة (المحاسبة الاجتماعية والتدقيق) :

تناولت هذه الدراسة طبيعة التدقيق الاجتماعي ، وبينت بأنه اسلوب حصل تطويره على مدى سنوات عديدة ، كطريقة لتحسين الاداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية بكافة اشكالها واحجامها، كما

تشير الى ان التدقيق الاجتماعي يقدم طريقةً متسقةً في المراقبة والقياس والابلاغ عن الاداء على وفق نمطٍ موازٍ لتوقعات الاطراف ذات العلاقة والمجتمع ، وبالنتيجة تحسين الاداء الاجتماعي للوحدات - وخلصت الدراسة الى انه بإمكان التدقيق الاجتماعي بناء التطوير التنظيمي وتقوية الاواصر مع الاطراف المختلفة من المجتمع.

5 - دراسة (DOW&CROWE ، 1999) الموسومة (ماذا يستطيع التدقيق

الاجتماعي تقديمه للمنظمات الطوعية على) :

تناولت الدراسة طبيعة التدقيق الاجتماعي بكونه وسيلة لتقييم الاثر الاجتماعي والسلوك الاخلاقي لمنظمة ما وبقدّر تعلق الامر بأهدافها وأهداف المتأثرين بها من خلال :

أ : تقييم اثارها الاجتماعية.

ب : تحديد وازهار القيم التي تنادي بها وتؤيدها.

ج : تحسين عملياتها الاستراتيجية في التخطيط وذلك من خلال تحديد المشاكل المحتملة.

1-2-3 موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتشرك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في انها تصب بالموضوع ذاته وتلخصت نتائجها في :

- تقييم الاثار الاجتماعية.
- اثر الظروف البيئية والبشرية في قياس مستوى التنمية.
- طبيعة التدقيق الاجتماعي في تحسين الاداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية.
- اهمية وجود معايير للتدقيق الاجتماعي.

وبالرغم مما توصلت اليه الدراسات السابقة من استنتاجات وما تناولته من مفاهيم الا انها لم تركز

على عدد من الجوانب التي تناولتها الدراسة الحالية واهمها :

- دور مراقب الحسابات في التدقيق الاجتماعي.
 - اهمية التدقيق الاجتماعي ومعاييره في تحقيق التنمية المستدامة.
- وهذا يعني ان مراقب الحسابات والوحدة الاقتصادية لديهما الاثر الاكبر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق معايير التدقيق بصورة صحيحة.

الفصل الثاني

المبحث الاول

طبيعة التدقيق الاجتماعي

1 - نبذة تاريخية عن التدقيق الاجتماعي :

ويعرّف بأنه عملية لتقييم المنظمة والإبلاغ عن تحسين أدائها وسلوكها، وقياس آثار التقييم على المجتمع، ويُمكن استخدام التدقيق الاجتماعي لتحقيق قدرٍ من المسؤولية الاجتماعية للوحدة، وهي تأخذ في الاعتبار قواعد السلوك، فضلا عن وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة، والذي يعتمد على الفعاليات المطبقة في إدارة الجودة الشاملة وتنمية الموارد البشرية، وهو يشمل التدقيق الداخلي وتدقيق الحسابات الاجتماعية الذي يسعى لتحقيق اهداف الوحدة وقياس الأداء .

وعرّفت بعض المنظمات والهيئات التدقيق الاجتماعي تعاريف متعددة وعلى النحو الآتي :

2 - تعريفه

" التدقيق الاجتماعي هو العملية التي تمكن المنظمات والوكالات من تقييم وشرح القواعد الاجتماعية الخاصة بهم، وهو وسيلة لقياس مدى رقي المنظمة إلى القيم المشتركة والأهداف التي التزمّت لتعزيز المجتمع والفوائد البيئية والقيود "

" **التدقيق الاجتماعي** : هو العملية التي يُمكنُ بها قياس الأداء الاجتماعي للوحدة، واعطاء تقرير عنها وتحسين هذا الأداء. ويقيمُ تأثيرُ السلوكِ الأخلاقي والاجتماعي للمنظمة فيما يتعلقُ بأهدافها تلك "

" **التدقيق الاجتماعي** : هو وسيلةٌ للمنظمات لتخطيطِ وإدارةِ و قياسِ الأنشطة غير المالية و رصدِ كلِ العواقبِ الداخلية والخارجية للعملياتِ المنظمةِ الاجتماعية والتجارية "

" **التدقيق الاجتماعي** : هو وسيلةٌ لقياسِ أداءِ الوحدة الاجتماعية والأخلاقي، والوحدة التي تلتزم بالتدقيق الشفاف فهي تضع نفسها للمسائلة امام اصحاب المصلحة " (من قبل الباحثة)

ومما تقدم في اعلاه ترى الباحثة ان التدقيق الاجتماعي هو اداة فعالة لتقييم مدى قدرة ادارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق كلا من الاهداف الاجتماعية التي تلتزم بها وفي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع سواء كان هذا المجتمع من داخل الوحدة او من خارجها .

وعلى ضوء ما سبق يُمكنُ تحديُد اهداف ومزايا التدقيق الاجتماعي بما يأتي :

1. يُسمحُ للمنشأة بالاشرافِ الفعالِ وتوجيهِ الاداءِ، وفهمُ العلاقةِ بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفهمُ تكلفةٍ ومضامينِ الاثارِ البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيارِ من بين الاولوياتِ، وتعديلُ التطبيقِ في ظلِ النتائجِ المستخلصة.
2. يُسمحُ لجمهورِ الوحدة الاقتصادية بالتأثيرِ على أدائها وسلوكها والتأثيرِ على سياساتها المستقبلية.
3. يمكنُ الوحدة الاقتصادية من التقريرِ عن أدائها وانجازاتها الاجتماعية بطريقةٍ مبنيةٍ على اثباتاتٍ موثقةٍ بدلاً من ادعاءاتٍ لا أساس لها.
4. يُسمحُ لممولي الوحدة الاقتصادية ومقرضيها وجمهورها (عمالها وعمالها وموظفيها والمجتمع) للحكمِ على ما اذا كانت المنشأة قد حققتُ قيمةً مضافةً من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامتُ لتحقيقها
5. كلُّ ما سبقَ يمكنُ الوحدة الاقتصادية من تحسينِ أدائها الاجتماعي سنةً بعد أخرى بطريقةٍ ضمنيةٍ تشاركيةٍ واضحةٍ وقابلةٍ للقياسِ. (خالد، وامين 2004 ، ص 61، 62)

3 - أ - مبادئ ومعايير التدقيق الاجتماعي :

بما ان التدقيق الاجتماعي هو جزء من عملية التدقيق بشكل عام فهناك عدد من المبادئ والمعايير التي يستند اليها، وهي كما يلي (نور، 1992، 251-252) :

س/ من وضع هذه المبادئ ؟

ج/ قام المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية لتنسيق المعلومات والمعرفة حول تطبيقات التدقيق الاجتماعي بوضع مبادئ تشكل الاساس للتدقيق الاجتماعي وهي :

1- النظرة الشمولية

2- القابلية للمقارنة

3- الانتظام

4- المراجعة

5- الافصاح

6- الشمولية

3- 1 مبادئ التدقيق الاجتماعي : هناك ستة مبادئ تحكم اجراءات التدقيق الاجتماعي هي :

1. نظرة شمولية (متعددة) : يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بالمنشأة وهم جمهورها.

2. أن يكون شاملاً : يجب ان يُركَز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الاداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع.

3. أن يكون مقارناً : لا بد للتدقيق الاجتماعي ان يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المنشأة عبر السنوات، وبأداء المنشآت المماثلة وبالاداء المعياري للصناعة.

4. أن يكون منتظماً : يجب ان ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم، وليس بشكل مؤقت او لمرّة واحدة في العمر.

5. مراجعة (فحص) : يجب ان تفحص الحسابات الاجتماعية سنوياً بواسطة شخص او اكثر ممن ليس لهم مصلحة في ترتيب النتائج (محايدين).

6. الافصاح : يجب ان تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومُعلنةً لكل المعنيين في المنشأة والمجتمع بشكل عام. (الشرع ، 2000 ، ص 50)

3-2 معايير التدقيق الاجتماعي

ان مهنة التدقيق الاجتماعي لا بد ان تنفذ من خلال معايير محددة متفق عليها وهي لا تختلف الا في التفاصيل عن معايير انجاز مهمة المراجعة المالية على النحو الاتي (عبد الله خالد، خالد امين 2004)

ب - معايير التدقيق العامة (الشخصية) ويتضمن :

1. معيار التأهيل : أن يكون المدقق مؤهلاً لانجاز مهمة التدقيق الاجتماعي، وهي ليست بعيدة عن المؤهلات اللازمة لانجاز مهمة التدقيق المالي فضلاً عن وجود امكانيات لدى المدقق للاستعانة بخبير في الامور الاجتماعية للعميل اذا لزم الامر
2. الحياد : يفترض ان يكون المدقق محايداً بين الادارة من ناحية والمالكين والعاملين والمستهلكين والمجتمع من ناحية اخرى.
3. المسؤولية المهنية : هي أبرز معايير التدقيق الاجتماعي وقد أولتها عدد من القوانين جل اهتمامها وكلفت بها المدقق المالي قبل ان يكون هناك تدقيق اجتماعي، وقامت بسرد الكثير من الافعال التي يُجرّم المدقق بالتقصير فيها، وتُصنّف الآن على انها من ضمن المسؤوليات المهنية للمدقق الاجتماعي، وحُدّدت عقوبات على مخالفيها، بموجب قانون الشركات وقوانين ضريبة الدخل والسوق المالي، وتعليمات الافصاح والقوانين الخاصة بالبنوك وشركات التأمين وغيرها. وهو ما يعني وجود الزام بحق المدقق الخارجي بتدقيق بعض القضايا الاجتماعية منذ وقت طويل، مثل منعه من التعامل باسهم الشركة التي يُدقق حساباتها او افشاء اسرارها والافصاح عن المخالفات القانونية التي ترتكبها، ومدى قدرتها على الاستمرار سنة كاملة من نهاية السنة الحالية، وعدم مساعدة عميله على التهرب من الضرائب وغيرها.

3-3 معايير العمل الميداني : وتتضمن ما يلي :

1. **معايير التخطيط لمهمة التدقيق** : من الضروري ان يتضمن التخطيط قيام مراقب الحسابات برسم خطة للتدقيق وبضمنها تخطيط لفحص الجوانب والمشاريع الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وان يُعد من ضمن عناصر ضبط جودة عملية (مهنة) التدقيق قيام المدقق بفحص الاداء الاجتماعي لعميله وان لا يرتكب المدقق اي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية للمدقق، على ان تُقدّم جوائز ومنح للمدقق الاكفأ جزء من التدقيق الاجتماعي والاقل في القضايا التي تُثار ضده في اتهامات بالتقصير بتدقيق النواحي الاجتماعية لعميله.

2. **فحص نظام الرقابة الداخلية** : يشمل فحص المدقق فهم نظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل، وضرورة تدريب المدقق المالي واكسابه المهارات اللازمة لممارسة التدقيق الاجتماعي.

3. **ادلة الاثبات** : من الضروري للمدقق جمع وسائل الاثبات المناسبة والكافية لتصبح اساساً للرأي الذي سيبيده المدقق الخارجي حول النشاط الاجتماعي للوحدة، وتعتمد وسائل الاثبات على نوعية وعدد الجهات التي يُمكن الحصول منها على وسائل اثبات مادية، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملاك والمجتمع بصفة عامة وكثرة اجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها وسيشمل ذلك المصادقات والتأيدات والفحوص الجوهرية والتحليلية الى جانب فحوص الالتزام التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها والتزامه في عمله بالاشتراطات القانونية المنوطة به.

(أمين السيد أحمد لطفى 2005، 55)

1-3-3 معايير التقرير والافصاح :

ان مراقب الحسابات ملزم بتقديم تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، ويجب ان يُقدّم لكل المهتمين مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع، علاوة على تحديد جهة واحدة محددة مثل وزارة التنمية الاجتماعية او هيئة الاوراق المالية او جمعية مدققي الحسابات او الملاك لتسلم هذا التقرير الاجتماعي وتناقش المدقق في ذلك.

أن مراقب الحسابات هو الاكفأ لممارسة التدقيق الاجتماعي لعدة اسباب وهي :-

1. إن ممارسة المدقق للتدقيق بشكلٍ معتادٍ وممارسته لاجراءات الفحص الجوهرية، يغني عن قيام مدققٍ اخر بنفس الفحوص ويجنب العميل ازدواجية الفحص
2. إن المدقق يستطيع انجاز هذه المهمة بزيادة بسيطة في الاتعاب.
3. إن كثيراً من الانشطة الاقتصادية لها جوانب اجتماعية، وممارسة المدقق للفحوص المالية والاجتماعية معاً يُتيح له فرصة افضل لتقييم الاداء الاجتماعي لعميله.

إن التدقيق الاجتماعي يمثل مسؤولية جديدة تُلقى على عاتق المدقق، هدفها التأكد من ان الشركة او المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها لديها الخطط اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث، وحماية حقوق موظفيها وعملائها والمجتمع بشكل عام، وذلك بدراسة أنظمة الشركة والتأكد من فعاليتها في الامور الاتية وهي على سبيل المثال لا الحصر:-

1. التأكد من وجود أنظمة للسلامة تطبق في المصانع تتماشى مع تعليمات القوانين المنظمة لذلك.
2. التأكد من أنظمة تخزين المواد الخام المستخدمة في الانتاج ولاسيما تلك التي لها تأثير على البيئة.
3. التأكد من أنظمة الصرف الصحي.
4. التأكد من أنظمة العادم والنفائات وطرق التخلص منها .
5. التأكد من أنظمة الاطفاء ومكافحة الحريق.
6. المخالفات التي ارتكبتها الشركة لاحكام قانون الشركات او لنظام الشركة وما اذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة
7. اطلعها على اية امور ذات اثر سلبي على اوضاع الشركة المالية، اطع عليها اثناء ممارسة مهنته.
8. المحافظة على اسرار الشركة وعدم المضاربة باسمها مباشرة او بطريقة غير مباشرة.
9. عدم المصادقة على حسابات شركة غير مطابقة للواقع.
10. تعويض المتضررين من افعال المدقق سواء من المساهمين او العملاء او غير حسن النية.
11. عدم مخالفة المدقق نفسه للقوانين، مثل قانون الضريبة، وان لا يجزم بأمر مناف للحقيقة أو يؤوله تأويلا غير صحيح.
12. تقديم اسماء عملائه لضريبة الدخل.
13. اذا كانت هنالك امور تحول دون استمرار الشركة خلال سنة من نهاية سنتها المالية.
14. برامج تدريب وبعثات للموظفين او أبنائهم .

15. وجوه انفاقٍ مخصصاتِ البحثِ العلمي من الارباح السنوية للشركة.
16. برامجُ ومشاريعُ صحيةٌ واسكانٌ وطرقٌ لصالحِ العاملينِ وأبناءِ المنطقة.
- بلغتْ مهمةُ التدقيقِ الاجتماعيِّ شوطاً بعيداً في الدولِ الاخرى، من حيثِ تحديثِ هذه المهمةِ وتضمينها معاييرِ التدقيقِ المتعارفِ عليها، وتعارفِ المدققون على ممارستها، وفي الاردنِ أقتصر الامرُ على ناحيتين :-

الأولى : انشاء جمعياتٍ تُعنى بالنواحي الاجتماعية :مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة 1966، جمعية البيئة الاردنية 1988، جمعية اصدقاء البيئة 1995، واللجنة الوطنية الاردنية 1995.

الثانية : اليه عمل التدقيق الاجتماعي :اذ تضمنت التشريعات المتعلقة بالمهنة التزاماتٍ بمهامٍ تقع ضمن اختصاص مدقق الحسابات في العادة وحسب المعايير والممارسات الدولية. (ابراهيم اللحيدان واخرون)

2-2-3 تاريخ التدقيق الاجتماعي :

تعرض مفهوم التدقيق الاجتماعي الى العديد من التغييرات من حيث النشأة والفكرة، فقد تم تداول فكرة اجراء اول منهجية لتدقيق اجتماعي متكامل ومنظم من قبل بيتشود في انكلترا (من خلال مركز التدريب التعاوني المستقل) في عام 1978، وقد تم ادخال مفردات التدقيق الاجتماعي في الدورات التدريبية والمؤتمرات التي اقامتها تلك الكلية بين عامي (1978 - 1984)، وفي عام 1981 تم تقديم وصف كامل لاسلوب التدقيق الاجتماعي حيث تحدد بانه الاسلوب التنظيمي الخاص بتحقيق الاهداف الاجتماعية وقياس اداء المنظمات واشتمل على اربعة عناصر رئيسية هي :

1- الغرض الاجتماعي

2- النظرة من الخارج

3- النظرة من الداخل

4- المحاسبة الاجتماعية

وكجزء من هذا العمل قدمت كلية بيتشود ايضا في عام 1987 مجموعة من شروط التدقيق الاجتماعي القانونية لتضاف الى دستور المنظمة، وبدا في ذلك الوقت صدور الطبعة الاولى من نموذج التدقيق الاجتماعي كما تم اعادة نشر تلك الطبعة مرتين اخرها في عام 2000 وتحت عنوان (التدقيق الاجتماعي وادواته).

كما ان مؤسسة (ميغرو) في سويسرا نشرت في عام 1978 اولى التقارير الاجتماعية، ان مؤسسة ميغرو كبيرة ومتعددة الوظائف والاعمال وبدات تنشر تقاريرها الاجتماعية منذ ذلك الوقت وبواقع مرتين سنويا وبشكل تفصيلي من خلال نشر معلومات تفصيلية جدا في (100) صفحة تقريبا.

وفي وقت لاحق بدات عدد من المنظمات باجراء عمليات التدقيق في النواحي الاجتماعية ويشمل التدقيق الاصول المادية والاجتماعية واحتياجات اصحاب المصلحة حيث قامت بتطبيق اجراءات التدقيق الاجتماعي لمرة واحدة في السنة ومن ابرز هذه المنظمات منظمة DUNSTON التي نشرت في عام 1982 اولى تقاريرها الاجتماعية وعلى نطاق واسع. (موقع المحاسبون دوت نت)

كما قدمت عدة مؤسسات ومنظمات دولية محاولات لتطوير اساليب الاداء الاجتماعي والتدقيق عليها وابرزها ما يلي :

1- في عام 1984 قامت جمعية التجزئة الاجتماعية بتحديث فكرة التدقيق الاجتماعية التي اصبحَتْ محطة اهتمام المنظمات في القيام طوعاً بالمراجعة الاجتماعية بطريقة اوسع من الاسلوب التقليدي.

2- خلال اواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي كان هناك ثورة لتطوير الافكار المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية الجديدة (مؤسسة الشرق الادنى في لندن) التي اُنشئت في عام 1984 اذ بدأ العمل على المراجعة الاجتماعية بالتعاون مع مجمع الاعمال المحدودة ستراتكلايد (بنك التسليف والادخار).

3- في عام 1990 وُضعت وسيلة بديلة لادوات التدقيق الاجتماعي من قبل شركة Traidcraft وهي منظمة غير حكومية تجارية مستقلة وذلك بأصدار مجموعة من الحسابات اذ اصدرت اول مجموعة من الحسابات عام 1993 تلا ذلك عدد من شركات القطاع الخاص التي ترغبت في قياس ادائها باستعمال التدقيق الاجتماعي وشملت هذه بودي شوب 1993 والارض المشتركة بن اند جيري 1995.

4- في عام 1993 صدرت مجلة المحاسبة الاجتماعية والبيئية من قبل مركز البحوث الاجتماعية والبيئية التي مقرها في جامعة دندي / قسم المحاسبة في اسكتلندا.

5- نشرت مؤسسة الشرق الادنى عدداً من الكتيبات في التدقيق الاجتماعي في اوائل التسعينيات ومن اهم ما قدمته من افكار هو تعريفها بالمستفيدين من خدمات التدقيق الاجتماعي، وقد اتبعت تلك المؤسسة المنهجية الاصلية التي جاءت بها كلية بيتشود في اواخر السبعينيات.

6- في عام 1996 صاغت مؤسسة الشرق الادنى ومعهد المساءلة الاجتماعية والاخلاقية مجموعة من المعايير الخاصة بالتدقيق الاجتماعية وطبقتها على الشركات الكبيرة مثل شل وبريتيش تيليكوم، بنك باركليز والتي استعملت مجموعة من المعايير لتقديم التقارير الاجتماعية للجمهور، وقد تُرجمت مؤسسة الشرق الادنى ادوات التدقيق الاجتماعية الى اللغات السويدية والفلمندية والاسبانية والفلمنكية تضمنت ادوات متكاملة في النظام نموذجاً لمشاريع مجتمعية التي يتم استخدامها من قبل برنامج المنظمات.

7- في عام 1997 وضعت مؤسسة الشراكة الاوروبية برنامج للتدقيق الاجتماعية التي تضطلع فيه جماعات من ايرلندا وفلندا والسويد والدنمارك وانكلترا اذ استعملت في هذا النموذج ادوات التدقيق الاجتماعي والذي تمت ترجمته الى عدد من اللغات الاوروبية وفي الاونة الاخيرة تم تفعيل شراكة المشاريع الاجتماعية وشاركت مع ثلاث برامج للتدقيق الاجتماعي حيث شملت بلجيكا وفرنسا واطاليا. (موقع المحاسبون دوت نت)

المبحث الثاني

خطوات التدقيق الاجتماعي

يتضمن هذا المبحث الآلية التي يقوم عليها التدقيق الاجتماعي وكيفية تصميم اهدافه واساليب جمع البيانات ذات الصلة وكما يلي :

2-3-1 آلية عمل التدقيق الاجتماعي :

إن النظرة الاجتماعية للتدقيق تكون على مستويين، أحدهما: على مستوى المنظمة (الحكومية والخاصة) والآخر على مستوى المجتمع المدني (الخاصة والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي والجامعات والمدارس و منظمات المستهلكين وجماعات العون الذاتي) (DOW & CROWE، 1999).

فمن الداخل على المستوى التنظيمي فان العنصر الداخلي يناظر المحاسبة الاجتماعية ومسك الدفاتر الاجتماعية، في حين أن العنصر الخارجي ينطوي على التحقق من حساب التدقيق الاجتماعي المستقلة من قبل مراقب الحسابات أو لجنة تدقيق الحسابات. أما على المستوى المجتمعي فان مجتمع التدقيق يسعى إلى جمع البيانات ذات القيم المجتمعية والاجتماعية والفوائد ورأس المال الاجتماعي ونوعية إدارة واجهة البرنامج مع الناس، هكذا هو تنفيذ التطابق مع نتائج التدقيق الاجتماعي خارج مستوى المنظمة (DOW & CROWE ، 1999) .

واستناداً إلى التحليل المذكور انفاً فان برامج وانشطة التدقيق الاجتماعي تتجه نحو المجتمع فتساهم في تمكين المجتمع المدني من ان يتصف بالانصاف والمناصرة.

وتكون اساليب التدقيق الاجتماعي من خلال المناقشة مع الجهات المعنية في الوحدة ومع مكونات المجتمع المحلي. اما أساليب المحاسبة الاجتماعية فتشمل التشاور مع أصحاب المصلحة، وإجراء المقابلات مع الموظفين، والموظفين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين، أو أي شخص مباشرة أو غير مباشرة تتأثر مع برامج وأنشطة الإدارة. كل هذه هي سهلة الاستعمال، هذه الأدوات وإدارتها ينبغي أن تكون قادرة على الاتساق مع التدقيق الاجتماعي من خلاله .

وتعد أهداف المنظمة هي نقطة البداية لتحديد المؤشرات من خلال تصميم ادوات لجمع البيانات بالتفصيل ويتم تحديد اصحاب المصلحة من حيث تلك المؤشرات و ذلك عن طريق التشاور مع أصحاب المصلحة، و جمع البيانات من السجلات المحفوظة التي تحتفظ بها المنظمة أو الإدارة المعنية.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هناك لجنة من الافراد البارزين الذين يتميزون بالنزاهة والالتزام الاجتماعي لا يرقى إليها الشك للمشاركة في التدقيق الاجتماعي سنوياً. هذا الجانب من التدقيق الاجتماعي تشمل احياناً التدقيق المستقل من خلال مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة

والمجتمع ويمكن وضع تقرير التدقيق الاجتماعي في وسائل الاعلام لنشرها على نطاقٍ اوسع ويمكن أن تكون هذه التقارير قد وضعتها مجموعة من المستفيدين (بما في ذلك صنّاع السياسات) لغرض إحداث التغييرات المناسبة، إذا لزم الأمر، لتعظيم المنافع الاجتماعية. (DOW & CROWE ، 1999)

2-3-2 تصميم هدف التدقيق الاجتماعي

ويكون من خلال اتباع الخطوات التالية :

1- اتخاذ قرارٍ بشأن لماذا يفعلون ذلك :

من خلال استعمال الأدوات الخاصة لإنشاء وتصميم البحوث التي تتناسب الاحتياجات الخاصة للمجتمع .

ومع التدابير المقترحة الواردة في الدليل الإرشادي، فإن مراقب الحسابات قد يكون في وضعٍ يسمح له بإجراء مزيدٍ من التحليل المتعمق لكيفية تحديد سياسات الرعاية الجديدة للبرامج التي تؤثر في حياة الفئات المستهدفة ومعيشتها .

وعلى هذا الاساس فان التدقيق الاجتماعي يقدم طرقاً جديدةً من البحث في المجتمعات المحلية وتنتج عنه معلومات أكثر ثراءً ووسع من اشكال البحث التقليدية.

2- ما نريد تحقيقه من الحسابات :

يمكن استعمال الأدوات المقترحة في الدليل الإرشادي من مراقب الحسابات إلى البحث عن مجالات القلق الحقيقي في المجتمع، وإلى النظر إلى الاتصالات والعلاقات التي تخلق أو تقوّض رأس المال الاجتماعي.

3- ما هدف التقرير ؟

يهدفُ التقريرُ الذي يضعه مراقب الحسابات عن التدقيق الاجتماعي بالدرجة الاساس الى توفير تحليل حقيقي عن فوائد البرامج الحكومية والانشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية الخاضعة لرقابته للمستفيدين منها وبرزها الدوائر الحكومية ونشطاء المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين و نشاط المجتمع. (الالوسي، 2003، 276).

2-3-3 اساليب جمع البيانات

إذا كان جامعُ البيانات لم يشارك في أي عملية جمعٍ للبيانات في وقت سابقٍ فإنه سوف يحتاجُ الى التعرفِ على طرائق جمع البيانات وهي خطوةٌ ضروريةٌ لأن البيانات يجبُ أن تعكس وجهات نظرِ المجيبين بدلاً من وجهات نظرِ الباحثِ لأن إجراء البحثِ هو وسيلةٌ هامةٌ في تحديدِ فوائدٍ حقيقيةٍ لتسليمها للأفراد والمستفيدين، ويجب ان يحرص جامع البيانات (الذي سيكون بلا ادنى شك احدهم مراقب الحسابات) ان يلائم مع الوقت والموارد واحتياجات المجتمع للخروج باكبر فائدة ممكنة من البيانات المستخرجة .

ويمكنُ لمراقب الحسابات اختيارُ أساليبٍ مختلفةٍ للحصول على البيانات بالكمية و النوعية ومن اهم هذه الاساليب :

2-3-3-1 أسلوب الاستبانة :

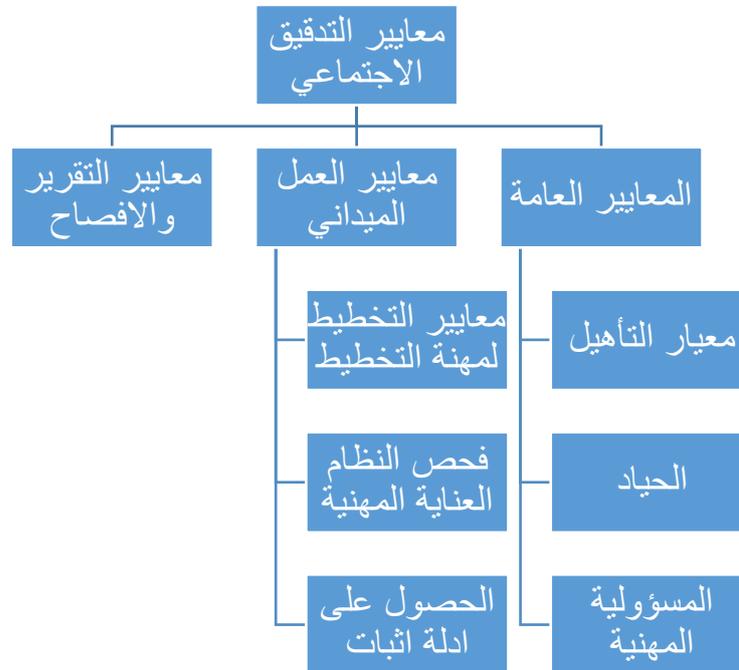
تكون الاستبانة على انواع منها :

1- استخدام المسح البريدي : هذا الأسلوب من الدراسة هو أقلُ تكلفَةً نسبياً وأكثرُ فائدةً عندما يمكنُ ارسالُ الاستبانة نفسها لشريحةٍ واسعةٍ من الناس، ومع ذلك هذه الطريقةُ لن تساعد في الحصول على المعلومات النوعية لإجراء تدقيق الحسابات ان كان معدلُ الاستجابة منخفضةً.

2- المجموعة تُديرُ الاستبانة : وبموجبِ هذا الأسلوبِ، يتمُّ جلبُ عينةٍ من المجيبين و يطلبُ منهم الاجابة على سلسلةٍ من الأسئلةِ الموضوعة. هذا الأسلوبُ هو الأمتثلُ لجمع المعلوماتِ من مجموعةٍ من افراد المجتمع ذوي الثقافات المحدودة الذين وقع عليهم الاختيار، وهذا سهلٌ نسبياً لتجميع الفريق، ان هذا الأسلوبُ يوفّرُ أعلى معدلٍ في الاستجابة ويمكنُ توضيحُ معنى السؤالِ في حالِ طلبِ ذلك.

2-3-3-2 الاستفسار : يتضمن الاستفسار البحث عن معلومات من اشخاص حسني الاطلاع من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية، وتتفاوت الاستفسارات من الاستفسارات الرسمية المكتوبة الموجهة الى طرف ثالث الى الاستفسارات الشفهية العادية الموجهة الى اشخاص داخل الوحدة الاقتصادية، وقد توفر الاجابة على الاستفسارات معلومات للمراقب لم يكن يملكها سابقا او توفر له ادلة اثبات معززة له (الالوسي، 2003، 277).

وإدناه شكل يلخص معايير التدقيق الاجتماعي :



شكل (1) معايير التدقيق الاجتماعي

المصدر : اعداد الباحثة

ويقوم مراقب الحسابات بتوجيه اسئلة مترابطة ببعضها وفي كافة مراحل عملية التدقيق مثل مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وعند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، اجراء الاختبارات، وقد يكون هذا الاسلوب مفيدا عندما يتمتع الموظفون بالصدق والامانة وان يكونوا محل ثقة لدى المدقق حتى يعتمد على دورهم، ويستطيع مراقب الحسابات الاعتماد على البيانات المستخلصة من الاستفسارات اذا الشخص الموجه له الاسئلة لديه درجة معرفة او دراية بالشيء الذي يسأل عنه ولديه درجة عالية من المسؤولية والامانة (المطارنة،2006، 189).

2-3-3-3 المقارنة : وهو اسلوب يتبع في الاجراءات التحليلية ويتضمن مقارنة معلومات الوحدة المالية مع (الالوسي، 2003، 278) :

- المعلومات المقارنة للفترات السابقة لنفس الفقرة.
 - النتائج المتوقعة (مثل مقارنة رواتب الموظفين الفعلية لعام 2000 مع رصيد حساب الرواتب في الموازنة التقديرية للوحدة لتلك السنة).
 - المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية (مقارنة المبالغ المصروفة على الدورات التدريبية لسنة معينة مع نفس المبالغ المصروفة في القطاعات الاخرى).
- ان الغرض من المقارنة هو الكشف عن وجود اي تقلبات مهمة او ظهور علاقات متضاربة مع المعلومات وثيقة الصلة او وجود انحرافات عن المبالغ المتنبأ بها.

المصادر

المصادرُ العَرَبِيَّةُ

- 1- ابو زنت ماجد ، وعثمان غنيم ، التنمية المستدامة اطار فكري ، المنارة ، المجلد 12 العدد 1 ، 2006
- الإجراءات التحليلية في التدقيق ، إعداد / محمود كمال مهدي ، إشراف / اياد رشيد القريشي .، بغداد - 2001

- إعداد/كمال مُحَمَّدُ سَعِيدُ كَامِلُ الثُوْنُو ،إشرافُ الأستاذِ الدكتورِ سالمِ عبدُ اللهِ حلس ، الجامعةُ الاسلاميَّةُ ،غزَّةُ ،كليَّةُ التِّجَارَةِ 1431 هـ - 2009 م .
- 2- الالوسي، حازم هاشم، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق - المراجعة نظريا، ج1، ط-1، الجامعة المفتوحة، طرابلس - ليبيا، 2003.
- 3- آمالُ عبدُ الحميدِ نجاتي /أصولُ المُحاسبَةِ في المشروعاتِ الفرديَّة، مكتبةُ الطليعةِ، أسيوطُ، 1971
- 4- أمين السيد أحمد لظفي، "مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة" ، 2005 م .
- 5- التميمي ، هادي ، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية العلمية ط2 ، دار وائل عمان 2004.
- 6- التنمية المستدامة / د. عبدُاللهِ بنِ جُمعانِ الغامديُّ أستاذُ التَّئمِيَّةِ السِّياسِيَّةِ المُشاركِ قسمِ العُلومِ السِّياسِيَّةِ- جامعةُ الملكِ سَعُودِ المملَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- 7- التَّئمِيَّةُ المُستدَامَةُ في الجَزائِرِ بينِ حَتَمِيَّةِ التَّطَوُّرِ وَوُقُوعِ التَّسَيِّيرِ الأُسْتادَةُ:بوزيان الرَّحْماني هاجرِ الأُسْتادَةُ: بكدي فطيمة المركز الجامعي بخميس مليانة
- 8- جمعة احمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق ةالتاكد ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2009 ،
- 9- د .إبراهيمُ عليَّ عَشْماويُّ /أساسياتُ المراجَعَةِ والمُراقَبَةِ الداخليَّةِ / الجزءُ الثاني، بدونِ تاريخِ.
- 10- د .حلمي محمود نمر، د .عبد المنعم محمود /الأصول العلمية والعملية في محاسبة الشرات /الجزء الثاني،دار النهضة العربية، القاهرة.
- 11- د .خالد أمينُ عبدُ الله /علمُ تدقيقِ الحِسَاباتِ من الناحِيَّةِ النَّظَرِيَّةِ /المؤلفُ نفسُه1977 .
- 12- د .عبد المنعم محمود، د.عيسى أبو طبل /المراجعة /أصولها العلمية والعملية / دار النهضة العربية، القاهرة،1997
- 13- د .عمر حسنين /تطور الفكر المحاسبي /دار الجامعات المصرية، الإسكندرية1979 .
- 14- د .عمر حسنين /دراسات في المحاسبة المالية /دار النهضة العربية، بيروت،1974 .
- 15- د .محمد أحمد الخليل /المراجعة والرقابة الحسابية /دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1998
- د .محمد عباس حجازي /المراجعة، الأصول العلمية والممارسة الميدانية /مكتبة عين شمس،
- 16- د .محمد نصر الهواري، د .حامد سلطان محمد / أساليب المراجعة /مكتبة الغريب، القاهرة، 1978.



- 17- د. محمد نصر الهواري /دراسات في المراجعة مع عرض لبعض الجوانب النظرية المحاسبية /الجزء .الأول، مكتبة الغريب، القاهرة، 1978
- 18- د. محمد وجدي شرأس /المراجعة - المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية والالكترونية، دار ذات. السلاسل 1978
- 19- د. يحيى محمد أبو طالب، "المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " 2005 ، ص 205-215.

المراجع الأجنبية

- 1- Couke A Summary of the principle Legnl Decimoions Allecting Allecting
- 2- Auditorn, 2nd edition.
- 3- Craden & Allyn , "Accounting Frinciplem" Vmn Hontral uo. ING 1963.
- 4- Mason, Davidson&Schindlen, "Fundamental of Accounting" Fourth edition 1967.
- 5- Stettier,Howard F." Auditing Prontic-Hall, ING, Englewood Ulaits ,N. Jsecond Edition/1961.
- 6- Walter B. Melbs , " The Expanding Field of internal Auditing ,vol.xxvi October /1951
- 7- Walter B.Meigs, E.Lasen, "principle of Auditing ".London.
- 8- Walter Bigg , " practical Auditing " , London.
- 9- V.R.V.Cooper, " Student s Manual of Auditing" London
- 10 Dow&CROWE ,1999
- 11.Social Audit: A Toolkit /A Guide for Performance /Improvement and .Outcome measurement
- 12- **velopment**", Proceedings of the 7th International Conference on Networked Learning, Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, the Netherlands.



مواقع انترنت

1. <http://www.ascasociety.org/Default.aspx?&lang=ar>
2. www.neweconomics.org/gen [مُتَّصِلُ] // مُؤَسَّسَةُ الْأَقْتِصَادَاتِ الْجَدِيدَةِ.
3. www.sepgb.co.uk [مُتَّصِلُ] // مُؤَسَّسَةُ الشَّرَاكَةِ الْأَجْتِمَاعِيَّةِ.
4. www.socialauditnetwork.org.uk [مُتَّصِلُ] // شَبَكَةُ الْمَرَاجَعَةِ الْأَجْتِمَاعِيَّةِ.
5. www.socialeconomynetwork.org [مُتَّصِلُ] // شَبَكَةُ الْأَقْتِصَادِ الْأَجْتِمَاعِيِّ.
6. www.emayoraltydbaghdad.com
7. .keys-hranb-social-auditing.htm
8. المعايير المحاسبية dvd4arab.maktoob.com/f666/248720.html